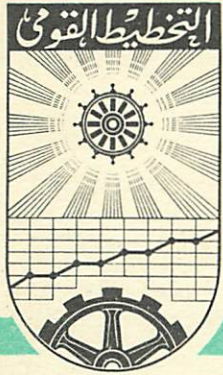


الجمهورية العربية المتحدة



مركز التخطيط القومى

مذكرة رقم ١/٩٦٣

المحاسبة القومية

الفصل الاول : المحاسبة القومية فى الاقتصاد
المختلط

الباب الاول : المحاسبة القومية من الناحية
الاقتصادية

اعداد

د. عاطف السيد

مايو ١٩٧٠

القاهرة

٣ شارع محمد منظر - بالزمالك

الآراء التي وردت في هذه المذكرة
تمثل رأي الكاتب ولا تمثل رأي المعهد ذاته

المحاسبة القومية

—200000—

تعريف المحاسبة القومية :

اختلفت الاتجاهات في تعريف المحاسبة القومية وتحديد مفهومها .
ف نجد من الكتاب من يذهب الى انها : فن تقديم النشاط الاقتصادي في صورة رقمية داخل اطار محاسبي موحد .^(١) وذهب البعض الاخر الى انها دراسة كمية للعلاقات الاقتصادية^(٢) ، في نفس الوقت الذي يرى فريـق ثالث فيها الى انها نموذج يستخدم المنطق المحاسبي في تصوير العلاقات القائمة بين المجموعات المتناسقة .^(٣)

وايا كان من امر هذه التعاريف ، فيمكن القول ان للمحاسبة القومية اركانها التي تحدد مفهومها :

أ - فالمحاسبة القومية فن : وبمعنى آخر ليست علما من العلوم ولكنها مع ذلك تقوم على اساس علمية ، فيقوم الاقتصاد كعلم بتحديد مختلف المفاهيم الاقتصادية التي تقوم على اساسها هذه المحاسبة .^(٤) هذا من ناحية ومن ناحية اخرى نجد ان كون المحاسبة القومية فنا يجعلها

(١) Malinvand : "Initiation de la comptabilité Nationale" P.U.F. 2 ed Paris 1964.

(٢) Jean Marczewski, "Comptabilité Nationale" Dalloz 1965.

(٣) Ch. Prou : "Methodes de la Comptabilité Nationale Française" Armand - Colin Paris 1958.

(٤) بهذا الصدد نجد Henri Culman يقول في كتابه "Les Comptabilités Nationales" ان دراسة الحقيقة الاقتصادية علم لا نزاع فيه ولكن التوصيف المحاسبي لها هو مجرد فن - كما هو الحال بالنسبة للرسم الصناعي حيث يعتبر فنا بالنسبة للعلوم الهندسية .

وسيلة للوصول الى هدف معين وليست هدفا في حد ذاته.

ب - هذا الفن مستوحى من المحاسبة التجارية : ونعني بان المحاسبة القومية مستوحاة من المحاسبة التجارية انها ليست مشتقة منها : فلا تقــــــــــــــــوم على نفس الاساس الذى تقوم عليه هذه المحاسبة وان افترضت منهــــــــــــــــا بعض قواعدها : اهمها بعض قواعد التوازن والقيد المزدوج ، بــــــــــــــــل وان تشابهت معها فى كثير من النواحي فنجد كما ان المحاسبةــــــــــــــــة تتطلب ذمه^(١) تكون مستقلة (اي تكون شخصية معنوية) تميزها عن غيرها ، وتنقسم فى داخلها الى بنود متناسقة ، نجد فى المحاسبة القوميةــــــــــــــــة ايضا انها تقوم على اساس من وحدة تكون موضوعها فى الغالب الاقتصاد القومى ، وتنقسم فى داخلها الى مجموعات وبنود متناسقة .

(١) وبصدد الذمه يشور النزاع . فمن المسلم به ان فكرة الذمه متوافره فــــــــــــــــس المحاسبة التجارية - اما فى المحاسبة القومية فقد اختلف الكتاب : فنجد فرانسوا بيرو F. Parroux; Les Comptes de la Nation P.V.F. Paris 1956 pp. 540. يعرف الحساب القومى بانه مجموع العناصر السالبة والعناصر الموجبه فى لحظه معينه . فهو تجميع لحسابات فى شكل ارصدة لمختلف اوجه النشاط فى الدوله . ويقترب من هذا الاتجاه E. Mireaux ان يقول فى مقاله "Les comptes de la Nation " Rev. Politique & Parlem. Oc. 1953. ان يمكن رسم حساب للدوله باعتبارها وحده . والواقع ان المشكله ليست فى البحث فى امكانية عمل حساب قومى وربطه بالذمه ولكن فى معرفه ما اذا كانت الذمه هى اساس المحاسبة بمعنى ان تحديد واحد يعنى اكتشاف الاخرى واذا ما كانت الذمه عنصرا مدمجا فى المحاسبة) . ويبدو ان الاجابة هنا لا تكون الا بالنفي ، فالمحاسبة القومية لا تتضمن ذمــــــــــــــــه ، ولكنها تبين فقط مجرد التفسيرات التى تطرأ على هذه الذمه من فتره لآخرــــــــــــــــى Mairesse René: "Pedagogie de l'Initiation à la Comptabilité Nationale" I.N.S.E.E. 1958 pp. 33.

فى نفس الوقت نجد ان كلا من النوعين يتشابهان فى نقطة البداية
اذ ان كل واقعه محاسبية تعتبر فى الواقع واقعة اقتصادية * فالمحاسبة
القومية (١) وان كانت قد ظهرت كوصف مجرد وتنظيمى الا ان هذا الوصف
لم يخرج عن كونه ترجمه مخلصه للنشاط الاقتصادى القدر احصائيا * اما
المحاسبة التجارية فنجدها فى بحثها عن نفقة التكلفة ترجع بل وتقوم اساسا
على فكرة التكلفة التى لا نزاع فيما لها من صفة اقتصادية * (٢)

(1) Ch. Prou; "Methodes de la comptabilité nationale op. cit.
pp. 7.

(٢) لم يسلم كثير من الكتاب بالطبيعة الاقتصادية للواقعة المحاسبية لمحاسبة
المؤسسات وبدأت هذه الفكرة منذ عام ١٨٩٥ مع Leautoy & Guilbaut
حيث حاولا اظهار هذه المحاسبة على انها اداة
اعلامية تبين كيف يمكن مراعاة النظام والحقيقة فى تسجيل الوقائع الانتاجية
والتبادلية والاستهلاكية وادارة الثروة الاقتصادية وفى تحديد نتائج
هذه الوقائع.

ومن ناحيتنا نجد بهذا الصددان المنطق يتفق مع J. Meyer
عندما ابتعد هذا الاتجاه على اساس ان له مضمون عام جدا اذ يجعل
المحاسبة التجارية تكتفى بوصف الوقائع الاقتصادية بدون تحديد النتائج -
وهذه الاخيرة فى الواقع هى الهدف الاساسى لمحاسبة المؤسسات والمتم
تعتبر فى الواقع تعبير محاسبى عن فكرة الربح.

(Jean Meyer: Comptabilité d'entreprise et comptabilité Na-
tionale" Dunaud 1962 pp. 2.

حديثا نجد ايضا هذا الاتجاه الذى ينكر الطبيعة الاقتصادية على
المحاسبة التجارية * فنجد كمثال لذلك Garnier Pierre يقول لنا

فى كتابه La comptabilité, Algebre de Droit et methodes
d'observation des sciences Economiques". Dunod 1947 pp. 78
et 55).

ان الواقعه المحاسبية التجارية هى فى الغالب واقعه قانونيه وفى حالات
قليلة جدا تكون واقعة اقتصادية خالصة ونادرا ما تكون واقعة مادية *

وفى مكان آخر (Cours de comptabilité-Centre d'Administration des
Entreprises 1955/56 pp. 11 et 55)
يحاول جارنييه ان يحدد نسبة كل من هذه الوقائع الثلاث فيرى ان الوقائع
القانونية تصل الى ٩٥% والوقائع الاقتصادية ٤% والمادية ١%.

هذا من ناحية تشابهها الا انهما من ناحية اخرى يختلفان من حيث الهدف ومن حيث النطاق . اما الهدف فنجد المحاسبة التجارية تستهدف امران : تتبع تخير الذمة وتطورها من ناحية وتحديد النتائج فى نهايتها العدة . وبالتالى فهذه المحاسبة لا تهتم بتصوير موقف معين ولكن تحاول ان تحدد النتيجة ، وبالتالى فانها تعتبر كل واقعة تؤثر فى الربح او الخسارة واقعة محاسبية واجبة التسجيل (١) . اما اهداف المحاسبة القومية فيمكننا رغم تعددها وتشتتها ان نشير الى اهمها :
- تقديم كادر متناسق ومنطقي لعديد من البيانات تعطى فى مجموعها ترجمة رقمية للنشاط الاقتصادى موضوعها تركيب احصائيات للدخل القومى متوافر فيها حد ادى من الثقة .

اما النطاق فنجد ان المحاسبة التجارية تنصب على الوحدة الاقتصادية . اما المحاسبة القومية فعلى الدولة (المستوى القومى او المستوى الاقليمى او المستوى المحلى اذا لزم الامر) ، ولكن وسواء اكان موضوع المحاسبة وحده او دولة فانها تعامل على اساس انها منتجه ومستهلكه ومستثمرة .

ح - ان الطبيعة الاقتصادية للواقعة المحاسبية لا يعنى ارتباط هذه المحاسبة بالاقتصاد بل ولا وضعها موضع المساعد له . فالطريقة المحاسبية هى طريقة مالية كلية اى طريقة نقدية تعالج الوقائع الاقتصادية عن طريق التدفقات النقدية : تدفق الانفاق وتدفق الايرادات - وهذا ما يعطى ترجمة غير كاملة للاقتصاد ، فكثير من الوقائع الاقتصادية

(1) Garnier, "La Comptabilité ... op. citée pp. 77.

لا يمكن ترجمتها ماليا علاوة على ذلك فتختلف المحاسبة عن الاقتصاد فـ (١)
ان الاولى تقوم بالوصف اما الثانى فيقوم بالشرح . فالمحاسبة ايا كانت
قومية او تجارية لا تتعدى فى مضمونها وصف النشاط الاقتصادى . فيمكن
عن طريقها تتبع تطور الظواهر الاقتصادية المختلفة (الدخول - الاجور -
الاستهلاك - التكوين الراسمالى - الانتاج - الخ) الا انها (المحاسبة القومية) لا تحاول
ان تشرح او تفسر هذه الظواهر موضوع الملاحظة ويعنى هذا انه
تصف نشاطا وليس مركزا - اى تعطى صورة رقمية لتدفقات ، فلا يتمخض عنها
فى النهاية مركز مالى معين وان كان هذا لا يمنع من ان تأخذ فى الحسبان
بعض عناصر الذمه (كالادخار - وتكوين المخزون) فى صورة رصيد عمليات دخلية .

د - واخيرا نجد ان هذه التدفقات التى تكون موضوعا للمحاسبة القومية
تتعلق فى الاصل بنشاط الاقتصاد القومى خلال فترة معينة اتفق
على ان تكون سنة ، ولكن ذلك لا ينفى امكانية اقتصار هذه الحسابات
على تصوير نشاط اقليم معين (قد يزيد او يقل عن الدولة) طالما انه
يمثل فى حد ذاته الوحدة التى تتطلبها الصفة المحاسبية ، كما لا ينفى
امكانية تصوير هذه الحسابات القومية لمدة تزيد او تقل عن سنة .

(١) يرى J. Marchal ان المحاسبة القومية فى وصفها للعلاقات الاقتصادية
فى مجتمع خلال الفترات المتعاقبة تقوم ضمنا بالبحث عن علاقته السببية -
اذ تناسب الاسس العلمية التى تقوم عليها هذه المحاسبة من تحليل
الانشطة الاقتصادية ، فاذا ما حدث وعدلت بواسطة المحاسبة القومية
استجابة لاهداف عملية فلا يجب ان يبتعد عن مضمونها النظرى . علاوة
على ذلك فانه يبدو من بعض البيانات انه لا يمكن ملاحظتها مباشرة وبالتالي
يقوم المحاسبون القوميون بحسابها على اساس من بيانات اخرى استطاعوا
ملاحظتها . وتلك هذه الحالة تصبح الارقام تمثل رد فعل انسانى .

من كل ما تقدم يمكننا اعطاء تعريف مبسط لهذه الحسابات القومية : فهذه الحسابات هي في الواقع فن يقوم على اساس علمية اقتصادية ومستوحى من المحاسبة التجارية ويستهدف اساسا اعطاء صورة رقمية للنشاط الاقتصادي لاقتصاد معين في وقت معين .

الاصول التاريخية للمحاسبة القومية :

حقيقى ان المحاسبة القومية لم تعرف في شكلها الحالي الا حديثا ، الا ان جذورها تمتد عبر التاريخ الى القرن السابع عشر . ففي عام ١٦٩٦ (عصر التجاريين) استطاع جريجورى كنج Gregory King من تقديم ما تمخضت عنه دراساته للاقتصاد الانجليزي في صورة سلسلة من الحسابات تكون في الواقع وفي مجموعها محاسبة حقيقية (١) . ثم تلاه بعد ذلك بسنوات فويان Vouban حيث قام بدراسات استهدفت قياس الدخل القومى .

وفي عام ١٧٥٨ (عصر الطبيعيين) قانون دكتور كسناى Dr. Quesney بدراسته المعروفة باسم "الجدول الاقتصادي" والتي تضمنت بحق اساس المحاسبة القومية . ثم جاء بعد ذلك بحوالى ثلاثين عاما الكيميائى لافوازيه Lavoisiev ليقدم دراسة استهدفت منها امكانية احوال الضرائب الاقليمية النسبية محل الضرائب القديمه ، حيث قدر في هذه

(١) Piguet - Marchal: Cr. King Précur seur de la comptabilité nationale Rev. Eco. Mars 1965.

الدراسة الناتج الزراعى الفرنسى وانتهى الى امكانية اعداد سلسلة من الحسابات القومية عن موقف الزراعة . (١)

- وبعد الطبيعيين جاء الاقتصاديون التقليديون ومن بعدهم الماركسيون ——— ليحاولوا استخدام مفاهيم مختلفة فى تحليلهم — فحاولوا انتهاج مســـــــــلك الاقتصاد الكلى Macro-Eco ودراسة مكونات الدخل القومى وتوزيعه بين الوحدات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع .

وقد كان لهذا الاتجاه الاخير الفضل فى تحديد مفاهيم اهم اســــــــس المحاسبة القومية الا ان الاخيرة لم تتقدم بل تراجعت ، وقد يكون ذلك راجعاً الى عدم وجود الاحصائيات اللازمة كنتيجة منطقية لاسلوب هؤلاء الاقتصاديين ——— فى تحليلهم ان يستندون على الفرد المتوسط كممثل للجماعة وليس على الجماعة ——— ذاتها وبالتالي فلم يستلزم الامر احصائيات وبالتالي الاهتمام بها .

هذا وقد استمر هذا الوضع فترة من الزمن اتفق فيها الاقتصاد الراسمالي مع الاقتصاد فى الاشتراك فى عدم اعطاء الاهمية الكافية للمحاسبة القومية .

ففى العالم الراسمالي استمر اهمال المحاسبة القومية حتى فى عصــــــــر

(١) كانت دراسة لافوازيه هذه فى كتابه La richesse du royaume de France (1797).

راجع — Sellier F. . "Un precurseur sans disciples- lavoisier Rev. Eco. App. Octobre 1948.

النيموكلاسيك (حيثونر ومنجر وفالراس) وحتى ظهور النظرية العامة لكينز (١) عام ١٩٣٦ - ان استطاعت هذه النظرية ان تغير من الظروف التي كانت قائمة فبرزت اهمية عناصر الدخل القومى وحجم العماله وضرورة تحديدهم - حتى يمكن للدولة المساهمة فى تحقيق التوازن الاقتصادى . وكذلك اتضح ان اهمية توازن الاستثمار مع الادخار ان بين العرض الكلى والطلب الكلى ، ودخل فى الدراسة الاقتصادية مفاهيم لم تكن معروفة من قبل او على الاقل لم تكن معروفة بدرجة كافية واهمها الميل الحدى للاستهلاك والفاعلية الحديه لواس المال وسعر الفائدة .

وبالتالى ظهرت اهمية المحاسبة القومية لالاعطاء صوره رقمية للنشاط الاقتصادى فقط ولكن فى استخدام هذه الصوره الرقمية لتحقيق اهداف معينة اهمها - تحقيق التوازن الاقتصادى واستمرت محاولات الدفع من المحاسبة القومية فتمس تقدم ، فظهرت ولاول مرة الاوراق البيضاء White Paper التى تحتوى على تحليل للمصادر التمويلية للحرب وثلاثة حسابات اعدتها كل من S.R. Stone & J.E. Meade - واعتمادا على ذلك تقدم وزير المالية البريطانى بتقريره المشهور عام ١٩٤١ معتبرا ميزانية الدولة جزءا من الميزانية القومية .

(١) فى الواقع ظهرت قبيل ظهور نظرية كينز دراسات فى الولايات المتحدة قام بها كل من Muru Curtis & Copeland ركزت اهمية كبيرة على المظهر المحاسبى لحسابات الدخل القومى .
J. Marczewski: Comptabilité Nationala pp. 90.

وفي نفس السنة قام Van Cleeef في هولندا و Vincent A.L. في فرنسا بمحاولات للمحاسبة القومية للاقتصاد الهولندي (بالنسبة لفان كليف) وللإقتصاد الفرنسي (بالنسبة لفنست) وقد قامت هذه الدراسات على أساس من تفريد الحسابات والمحاسبة ذات القيد المزدوج (١).

هذا بالنسبة للمعسكر الرأسمالي أما بالنسبة للمعسكر الاشتراكي فلم تحتل المحاسبة القومية نفس الأهمية التي اكتسبتها في المعسكر الرأسمالي فكما ستعرف يقوم هذا الإقتصاد على مفاهيم تختلف عن تلك التي تقوم عليها الإقتصاد الرأسمالي ، في نفس الوقت تقوم السياسة الاقتصادية اعتمادا على امتلاك الدولة لأغلب وسائل الإنتاج على أساس من موازين مختلفة لا تتعدى المحاسبة القومية إلا أن تكون مجرد تلخيص لها .

هذا ولم تتخل المنظمات الدولية عن دورها في هذا المجال . فلاحظت من ناحية أن هذه المحاسبة اتخذت اشكالا مختلفة في العالم الرأسمالي حيث كل منها يتطور تطورا خاصا (٢) — كما لاحظت من ناحية

(٢) ظهر في الإقتصاد الرأسمالي ثلاثة نماذج من المحاسبة القومية .
أ - نظام المحاسبة القومية المقننة Les Comptabilité Nationale du lyree nor malisé وكان هذا النظام نتيجة للمؤتمر الذي انعقد بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكذا عام ١٩٤٥ حيث استقر رأي هذه الدول الثلاث على نظام للمحاسبة القومية وجدول ملحقة بها . وقد قام هذا النظام على أساس من دراسات بدأت من نظام مبسط للمحاسبة القومية أعدته في كمبريدج جماعة دراسات الدخل القومي برئاسة ريتشارد سنون . ثم اجتمعت الدول الثلاث المذكورة عام ١٩٥٦ ، وعلى أساس من محاولات مكتب الإحصاء بالأمم المتحدة ارضى المؤتمر بتوحيد أنظمة المحاسبة المأخوذة في الحسبان .

اخرى ان اختلاف المفاهيم الاقتصادية التى تقوم عليها المحاسبة القومية فى كل من الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى - وبالتالى حاولت

* ----- (تابع)

ب - المحاسبة القومية ذات الطابع الفرنسى : وكانت فرنسا متأخرة نسبيا فى هذا المضمار - والواقع ان المهندس * فنسنت كان فى العصر الحديث على الاقل - اول من وضع المبادئ الاولى لمحاسبة قومية اقتصادية اقتصادية وكان ذلك فى كتابه *l'organisation son l'entreprise* dand la nation P.V.F. 1941.

حيث اظهر انه لا تعارض فى الطبيعة بين المؤسسة والدولة ولكن بعد اجراء بعض التعديلات اللازمة * فيوجد ان امكانية تطبيق القواعد التنظيمية الملائمة للمؤسسات على المستوى القومى * ومعنى آخر امكانية التنظيم الاقتصادى القومى الذى يصبح ضرورة من ضرورات الاقتصاد الموجه * وتقوم المحاسبة القومية فى الاقتصاد القومى كأداة لتتوير السلطات المستى تقوم بالتوجيه كما هو الحال فى المحاسبة التجارية التى تشير الموقف الرئيسى للمؤسسة *

وعلى اساس ما قام به فنسنت استمرت المحاولات حتى ظهرت اول محاسبة قومية فعلية عام ١٩٣٨ على يد فرومنت - Froment - ان تطلب رسم خطة مونية Monnet اسقاط هذه الدراسات على عام ١٩٤٧ وما بعدها وايجاد طرقا للتقدير * واخيرا وفى ١٩٥٠/٣/٣٠ تكونت لجنة من الخبراء لاعداد كل ١٥ اكتوبر من كل سنة تقرير عن الحسابات الاقتصادية فى السنة الجارية والتنبؤات فى السنوات المقبلة - وفعلا تم فى عام ١٩٥١ الحساب النهائى لعام ١٩٤٩ والذى اصبح اساسا للحسابات اللاحقة *

هذا وعلى اساس من هذه المحاسبة قامت ٢٣ محاسبة قومية فى دول مختلفة مستوحاه منها *

ح - المحاسبة القومية ذات الطابع المميز : وهى خاصة ببعض دول لاهى طبيعة هيكلية معينه (هولندا والنرويج والسويد والدنمرك والهند والنايبا وهذه المحاسبة تتفق مع طبيعة هذا الهيكل *

(١) التوصل الى نظام موحد يطبق على الاقتصاديات الرأسمالية ثم بعد ذلك حاولت ان تصل الى نظام يمكن تطبيقه في كل من الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي رغم هذه المفاهيم المختلفة .
- اما الجمهورية العربية المتحدة فلم تتخلف عن الركب ، فبدأت محاولاتها الجديدة عام ١٩٥٥ وتطورت هذه المحاولات حتى اصبحت القومية جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط .

وعلى هذا سنحاول المرور على المباحث التالية :

- الباب الاول : المحاسبة القومية في الاقتصاديات المختلفة .
- الباب الثاني : المحاسبة القومية في الاقتصاد الاشتراكي .
- الباب الثالث : الاتجاه الجديد للمحاسبة القومية .
- الباب الرابع : المحاسبة القومية بالجمهورية العربية المتحدة .

(١) في الواقع نجد ان النظرة السطحية تسوقنا الى القول بتساوي المتغيرات الثلاث فاذا افترضنا مجتمع معين قيمة انتاجه ١٠٠٠ وحدة موزعه حسب التالي ٢٠٠ وحدة لكل من الاجور والفوائد وايجارات المبانى وارباح المنظمين والمواد الاولية . ومعنى آخر دخول تساوى ٨٠٠ وحدة ومواد اولية تساوى ٢٠٠ وحدة . الا اننا نلاحظ ان الحصول على هذه المواد الاولية (التي يبلغ قيمتها ٢٠٠ وحدة) يتضمن توزيع هذه القيمة على الاجور والايجارات والفوائد والارباح . وهكذا حتى تصبح الدخول كلها ١٠٠٠ وحدة وبالتالي نجد ان الدخول تتساوى مع قيمة الانتاج في هذا المجتمع اما الانفاق فهو عبارة عن استخدام هذا الدخل للحصول على هذا الانتاج وبالتالي يتساوى معه .
الا اننا كما سنرى فيما بعد ان الامر يختلف تماما فيما لو تعمقنا قليلا في التحليل .

الباب الاول

المحاسبة القومية فى الاقتصاديات المختلطة

تتميز الاقتصاديات المختلطة بوجود قطاع خاص هام لا يمكن التغاضى عن اهمية دوره فى الاقتصاد القومى فى نفس الوقت الذى يوجد قطاع عام حيث يتكامل كل من القطاعين مع الاخر . وتدخل فى هذه المجموعة البلاد الرأسمالية التى يقوم اقتصادها على الملكية الفردية ، وكذلك البلاد التى تجتاز مرحلة التطور الاشتراكى وعلى العموم فوجود القطاع الخاص هذا على درجه معينه من الاهمية هو الذى يميز هذا الاقتصاد عن الاقتصاديات الاشتراكيه ، وبالتالى يميز المحاسبة القومية المستخدمه به من حيث مفهوم الاسس الاقتصادية التى تقوم عليها ومن حيث استخدام هذه المحاسبة والدور الذى تؤديه .

وهذا ما يجرنا الى ان نستعرض اولا المفاهيم المختلفة المطبقه فى نطاق هذا الاقتصاد والتى تقوم عليها المحاسبة القومية ثم تتبع انعكاس ذلك على النواحي المحاسبية فى هذا الاقتصاد واخيرا الدور الذى تلعبه هذه المحاسبة .

الفصل الاول : المحاسبة القومية من الناحية الاقتصادية

”تحديد مفهوم الاسس التى تقوم عليها هذه المحاسبة“

كما سبق القول تقوم المحاسبة القومية بالتصوير الرقمى للنشاط الاقتصادى لمجتمع معين خلال فترة معينه . ولما كان من الممكن النظر الى هذا النشاط من

عدة زوايا : من حيث انه انتاج فرض حيث انه دخل ومن حيث انه انفاق لهذا الدخل ، فالسؤال يثور لمعرفة هل هذه الزوايا الثلاثة مترادفة كليا - اى ان الانتاج القومى يساوى الدخل القومى يساوى الانفاق القومى طالما انها زوايا مختلفة لموضوع واحد .

والواقع ان الاجابة على هذا السؤال تظهر بتحديد مفهوم كل من هذه الزوايا ومضمونها : وذلك على النحو التالى :

اولا : الانتاج القومى :

سنحاول تباعا ان نحدد مفهوم هذا الناتج ثم نتكلم عن تقييمه .

أ - تحديد مفهوم الناتج القومى :

يمكن تعريف الانتاج القومى فى مجتمع ما بانه مجموع السلع والخدمات التى ينتجها المقيمون فى هذا المجتمع فى خلال مدة معينة .

فمن هذا التعريف يمكن ان نحدد مضمونه :

أ - الانتاج القومى هو مجموعة من السلع والخدمات : ومعنى آخر يشتمل الانتاج المادى بمختلف أنواعه زراعى - صناعى ومبانى - وكذا يشتمل الخدمات بمختلف صورها : خدمات انتاجية وهى المرتبطة ارتباطا وثيقا ومباشرا بالانتاج المادى او تسهيله وهى خدمات النقل والتخزين والتجارة والتموين وخدمات استهلاكية موجهة الى القطاع العائلى مباشرة كخدمات التعليم وخدمات صحية واجتماعية ودينية وخدمات شخصية - وخدمات تنظيمية تؤدىها الادارة الحكومية مستهدفه من ذلك ضمان عملية النشاط الاقتصادى وسلامتها .

والواقع ان المشكلة تنصب في الخدمات الحكوميه . فمن المسلم به
في الاقتصاد الغير اشتراكى انها تعتبر جزءا من النشاط الاقتصادى ، الا ان
الخلافا قد ثار لتكييف طبيعة هذا النشاط .

فمن المعروف ان هذه الخدمات قد تكون خدمات مجانية او باجسر
اسمى . وقد اختلفت الاراء في تكييفها . فقال البعض بان الحكومة تـ...
هذه الخدمات بصفتها مستهلكه عامه اى تنوب عن الافراد . في تقديمها
لهذه الخدمات . في استهلاك هذه الخدمات وذلك على اساس تفويضها
لها امر اشباع هذه الحاجات العامه . (١)

(١) على هذا الاساس لا علاقة في نظر اصحاب هذا الراى بين تخصيص
الموارد العامه وهذه الحاجات العامه . فلا توجد علاقة بين تخصيص
الضرائب التى يدفعها كل ممول من قيمة الخدمة التى استفاد بها . بل
قد ينعكس الامر فكما زادت الضرائب المدفوعه من الممول اى كلما كان دخله
مرتفعاً كلما كان فى غنى عن كثير من الخدمات المجانية التى تؤدىها
الدوله ويستفيد منها بصفة اصلية ذو الدخل المنخفض الذى لا يدفع
اساساً ضرائب او يدفع بنسبة بسيطة لا تتناسب مع ما يحصل عليه من
خدمات . فضلا عن ذلك فان القول بخلاف ذلك تشبيه للدوله بالمنتج
الذى يستهدف الربح من عملياته وبالتالى تعتبر كل زيادة فى تكلفه
الخدمات العامه خسارة وكل خسارة فى الحصيله الضريبية ربح . وبالطبع
مثل هذا القول لا يتفق مع طبيعة الامور .

والواقع اننا اذا تمسكنا مع هذا الراى فلا نذهب معه الى القول ان
لا علاقة مطلقاً بين الموارد العامه وبين اشباع الحاجات العامه . فبمنطق
الفلسفة التى يقوم عليها الاقتصاد الغير اشتراكى ان الفرد اذا تنازل عن
جزء من حقوقه للدوله فانما لحماية بقية الحقوق . وبالتالى كلما كان حجم
هذه الحقوق كلما كانت الاهمية النسبية المقدار مساهمته كبيره ايضا . وعلى
هذا فتعتبر الضرائب كمدفوعات قام بها الافراد مقدما لتمكين الدوله من اداء
خدماتها لهم بطريق مباشر او غير مباشر . وعلى هذا الاساس اشتراط كتاب
هذه الفلسفة التوازن الكمي بين الايرادات الجارية (الضرائب) والنفقات الجارية .
وايا كان من طبيعة هذا الشرط ومدى احتراجه حالياً فان ذلك لا ينفى استمرار
وجود علاقة بين تحديد حجم الانفاق العام والموارد العامه .

وقال البعض الآخر بان الاداره الحكوميه تقوم بهذا النشاط شأنها فى ذلك شأن اى منتج ان يقوم بتأليف مختلف عوامل الانتاج لخلق قيم جديدة . فلا يمكن باى حال من الاحوال اعتبارها مستهلكا جماعيا . ففى رأى هـ —————
الكتاب انه من الصعبه بمكان الفصل بين الاستهلاك الجماعى واستهلاك الافراد ، فضلا عن ذلك فلا يمكن تجاهل الدور الايجابى الذى تقوم به الدوله فى هذا النشاط ، ان تعتبر ما تقدمه من خدمات من قبيل العمليات الوسيطة التى لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار . (١)

وعلى العموم فسواء اكانت الدوله مستهلكه اى ثابتة عن المستهلكين او منتجه فقد اتفقوا على يؤخذ نشاطها بعين الاعتبار ولكن اختلفوا فى

(١) تأخذ اغلب الدول المتبعه هذه الفلسفه بهذا المنطق ونخص بالذكر ايطاليا ان اتبعت الخطوات التالية : وزع الانفاق العام بعد استبعاد التحويلات على المجموعات التالية (انفاق حربي - امن - نفقات يستفيد منها المستهلكين ونفقات يستفيد منها المنتجين) ثم احتسبت فقط المجموعه الاولى واعتبرت النفقات المتعلقة بتنظيم وادارة النشاط الاقتصادى للدوله ضمن النفقات التى يستفيد منها قطاع الاعمال - اما النفقات التى يستفيد منها الافراد فاعتبرت انفاق استهلاكى - اما النفقات المشتركه فاتبعت فى تقسيمها عدة معايير به توزعت المصروفات الرئيسيه مناصفة بين المستهلكين والاعمال - كما توزع النفقات المشتركه حسب معايير ومقننات محدده مسبقا .

طريقة هذا الحساب (١) . ولكن وايا كان من مدى هذا الخلاف فان الرأى مستقر على احتساب الاجور التى وزعتها الاداره الحكوميه على العاملــــــــــــــــين

(١) يرى بعض الكتاب فى تقدير هذا النشاط بالاخذ بسعر التكلفة حيث تقدر هذه الخدمات على اساس الانفاق الحكومى المنفق فعلا ويكون متعلقا بالافراد . وبالتالى يرون ضرورة التفريق بين هذا النوع من الانفاق وبين الانفاق الذى يستفيد منه المشروعات حيث يعتبر الاخير خدمات وسيطة لا محل لاحتسابها . فى نفس الوقت يرى البعض الاخر بتطبيق سعر السوق بان يؤخذ فى الاعتبار فقط الضرائب التى يدفعها المستهلكين النهائيين على اعتبار انها ثمن الخدمات التى تؤدى لهم وتستبعد الضرائب التى يؤدونها لقطاع الاعمال ان انها فى نظرهم ثمن لخدمات وسيطة ادتها الحكومه لهذا القطاع . ويحتج هذا الفريق بان الاخذ بسعر التكلفة يجعل النشاط الحكومى فى محزل عن التغيرات التى تحدث فى السوق بعكس الحال فيما لو طبق سعر السوق اى السعر الجارى . فضلا عن هذا فان الاخذ بهذه الطريقه يجعل من السهــــــــــــــــل مقارنة كافة مقومات الناتج القومى والتى تقرر اساسا بسعر السوق .

وهذا الرأى الاخير فيه من الصعوبه ما يمكن ان يستبعد عمليا من اجلها ان من المستحيل ضمان الفصل من ناحية بين الضرائب المدفوعه بواسطــــــــــــــــة المشروعات والضرائب المدفوعه بواسطه الافراد من ناحية اخرى ضمان حتمية انفاق الضرائب المحصله من الافراد فى خدمات لصالحهم ان قد يحدث ان تختص الخدمات الموجهه للافراد بجانب هام من حصيلة الضرائب المدفوعه من الاعمال . وهذا النقذ ينسحب على الرأى الاول والخاص باحتساب هذه الخدمات بثمن التكلفة بان نعزل الانفاق العام الذى يعطى خدمات موجهه مباشرة الى الافراد وذلك الموجه الى الاعمال واحتساب الاول دون الثانى والنقذ هنا واضح فمن الصعب ان لم يكن من المستحيل - اجراء هذا الفصل - فمما ينتج عن الانفاق العام من اثار فهو فى الواقع من التداخل والتشابك بحيث لا يمكن تمييز ما يخص الافراد منها وما يخص الاعمال . ومثالنا على ذلك الخدمات السياديه كالامن والقضاء - فكمــــــــــــــــا تفيد الافراد تفيد الاعمال فى نفس الوقت نجد خدمات فى ظاهرها موجهه للافراد ولكنها تنعكس بالفائدة على الاعمال كالتعليم والصحه . كما نجد بعض الخدمات التى تتضمن فى ظاهرها نفع مباشر لقطاع الاعمال بينما فى داخلها تفيد الافراد كالمرافق العامة والاستثمارات الخير مباشرة التى تقوم بها الدولة .

بها (١) . واحتساب الاجور بمفردها راجع الى اعتبار ان العمليات الاخرى التى التجأت اليها الاداره الحكوميه حتى تستطيع ان تقدم ما تقوم به من خدمات هى فى الواقع عمليات وسيطة سبق احتسابها كإنتاج نهائى فى حسابات اخرى .

ب - هذه السلع والخدمات التى تكون الإنتاج القوى يجب ان تكون --- محلًا للمعامل فى الاسواق . أى قابله للتقييم النقدي وسهله الحصر والتحديد . وعلى هذا تثار مشكلات اهمها :

(تابع)

وعلى هذا نرى من المنطق ان نحسب - طالما ان الاداره الحكوميه لاتسعى الى الربح - ثمن التكلفة على اساس من الانفاق العام الذى قامت الدوله به بلا تفرقه بين ما خص الافراد وما خص الاعمال . ولكن اذا ما جعلنا هذا الانفاق لوجدناه اجور وعمليات اخرى اهمها شراء سلع وخدمات ولما كانت هذه العمليات - كما سيأتى بيانه - من العمليات الوسيطة التى تظهر فى حسابات اخرى غير الحساب الحكومى فتكون القيمة المضافة التى تقوم باجرائها الاداره الحكوميه هنا هى الاجور . وهذا هو الاساس الذى تبنى عليه احتساب الاجور فقط .

(١) فى فرنسا (راجع André Neurrisse: la comptabilité économique

Francaise (Comptabilité Nationale) 1.6 gene Parr 1963 pp. 91

يعتبر الإنتاج القوى مجموع القيم المضافة التى تحققها كافة الوحدات الانتاجية - مضاف اليها الخدمات التى يؤديها العاملين فى وحدات اخرى غير الوحدات الانتاجية (العاملين فى الاداره وفى القطاع العائلى والمنظمات المالية) - وقصور هذه الخدمات وخاصة تلك التى ليس لها قيمة سوقيه على اساس من الاجور الموزعه من مقدمى هذه الخدمات .

١ - العمليات غير المشروعة : فى اشـراط ان تكون السلع والخدمات المكونة للانتاج القومى محل تعامل فى الاسواق اشـراط ان تكون العملية المتعلقة بها عملية مشروعة وغير مخالفة للنظام العام . فلا تعتبر السلعة مكونة للانتاج القومى اذا ما كانت عن السلع الممنوع تداولها (كالمخدرات) مثلا) - فى نفس القوت نجد السوق السوداء اذ من الصعب حصر عملياته وتقييمها ومراقبتها وبالتالي تخرج عن طبيعة السلع المكونة للانتاج القومى . حتى ولو كان فى الامكان معرفة حجم السلع والخدمات^(١) فانها لا تدخل لان المشكلة هنا ستدور حول التقييم ، اى السعر الذى تقيم به هذه السلع .

٢ - الخدمات المؤداة فى اطار العائلة : ويمكن تقسيم هذه العمليات الى مجموعتين متميزتين : خدمات يؤدها الفرد لنفسه وخدمات ربة الاسرة . وبصفة عامة نجد ان الراى المتفق عليه هو اهمال هذه الخدمات وعدم ادخالها فى حساب الناتج القومى طالما ان هدف هذا الحساب هو خدمة السياسة الاقتصادية . وذلك لانها غير محددة ولا يمكن حصرها او تقييمها - اما اذا كان هدف هذا الحساب قياس مستوى الرفاهية الاجتماعية فالامر يقضى باحتسابها .

(١) فى بعض الاحيان نجد سوق تسمى بالسوق الرمادى وهى سوق نصف مشروعة تقوم بحث سمع ويصر الدوله بصدده بعض السلع ذات العرض غير المرن وتستهدف القضاء على السوق السوداء التى قد تقوم على اساس من تلك السلع . وهذه السوق وان امكن تحديد حجمها ولكن من الصعب التوصل الى السعر المناسب للسلع محل هذه السوق - وبالتالي فمن الصعوبة بمكان ادخالها فى حساب الانتاج القومى .

والواقع ان الامر متفق عليه بالنسبة للخدمات التى يؤديها الفرد لنفسه
(كحلاقة ذقنه - تنظيف ملابسه ومكوثها ٠٠٠ الخ) - فهذه الاعمال هـــــ
فى حقيقتها اعمال عارضه غير قابله للحصر . اما خدمة ربات البيوت وهــــ
مستمره فقد اختلف الكتاب بصددها . فالبعض يرى احتسابها والبعض
لا يرى ذلك ولكل وجهة نظره وحججه . (١)

٣ - خدمات السلع المعمره : تعتبر هذه السلع من الناحية الاقتصادية -----
ملحقة بالسلع الرأسمالية اما من ناحية الحسابات القومية فتعتبر سلعاً
استهلاكية تقدم خدمات . وهذه الخدمات من الطبيعي لا محل لها
فى الاسواق لان هذه السلع تقدم خدمات لملكيها وهذا ما يثبته
السؤال حول اعتبارها من الناتج القومى باعتبار انه يمكن الحصول
على مثلها من الاسواق . والواقع ان الرأى المتفق عليه هو اعتبار
خدمات المساكن المشغولة باصحابها دون خدمات السلع المعمره الاخرى
من الناتج القومى . الا ان هذا لا يمنع من ان يرد على هـ-----

(١) يستند فريق الكتاب الذى يرى احتساب خدمات ربات البيوت انه من الممكن الالتجاء الى السوق وشراء مثل هذه الخدمات عن طريق الخدمة الشخصية . فمن غير المنطق فى نظرهم الا تدخل الاولى فى حساب الناتج القومى بينما تدخل الثانية . كما يرى هذا الفريق ان عدم احتساب هذه الخدمات يثير تناقضا واضحا فى حالة اذا ما تزوج الشخص خادمة وتغيرت طبيعة عملها من خادمة الى ربة بيت فمن غير المقبول منطقيا ان ننسب نشاطها قبل الزواج ونهمله بعد الزواج .

اما الفريق الاخر الذى يرى عدم احتساب هذه الخدمات فيستند الى ان احتسابها يثير مشاكل عملية كثيرة . فالخدمات التى تؤدىها ربة البيت تختلف كما وكيفا حسب المستوى المعيشى لها وكذا البيئة التى تعيش فيها . وبالتالى وحتى يمكن تقييمها يجب تقسيم المجتمع الى ريفى وحضرى ونصف حضرى وتقسيم كل قسم الى مستويات معيشية حسب مستوى الدخل . وهكذا - ومن الطبيعى انه حتى ولو كان ذلك مكننا مما عبر عن الصورة الصحيحة تماما . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ان تشبيهه

القاعدة استثناءات لتجعلها تتكيف مع طبيعة الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للدولة محل الاعتبار (١)

ح - يجب ان تكون السلع والخدمات التى تدخل فى حساب الناتج

القومى منتجه خلال مده معينه . وكما سبق القول اصطلح على ان تكون هذه المده سنه . والاساس الذى اختيرت عليه هذه السنه هى انها وحدة زمنية متميزه تتضمن دوره زمنية متميزه تتضمن دوره زمنية كامله وبالتالى النشيط الاقتصادى بحيث تختلف العوامل الطبيعىة التى قد تؤثر فيه ، الا ان هذا الانفاق لا يمنع من ان تمثل حساب الناتج القومى مدة اقل او اطول من السنه .

هذا ومن ناحية اخرى نشير هذا التحديد الزمنى مشكلة هامة ، فمن المعروف ان اى انتاج يتضمن : عوائد عوامل الانتاج ومستلزمات الانتاج واخيرا

..... (تابع)

خدمات ربة البيت تختلف عن طبيعة الخدمة التى تؤديها الخادمة وبالتالى لا يمكن فالقياس غير قائم ان فى حالة الخادمه يمكن لرب العمل ان يلجأ الى السوق فى اى وقت لاستبدالها اذا لم تتوافق ما تقوم من خدمات مع ما يرغبه ، اما فى حالة الزوجه فالامر يختلف - فالخدمات التى تؤديها تخرج طبيعتها عن ان تكون محلا للتبادل فى السوق .

(١) تحاول كل دولة ان تورد استثناءات على هذا المبدأ فقد تتوسع فيها حتى يصبح الاستثناء هو الاصل - ففي نيجيريا توسع هذا الاستثناء الى ان اصبح هو القاعدة ان ادخلت فى الانتاج القومى كل الخدمات التى تؤديها السلع المعمرة فيما عدا المنازل السكنية فى القرى . وفى بلجيكا يدخل فى الناتج القومى من هذه الخدمات الى جوار المساكن المسكونه باهلها خدمات السيارات .

اهتلاك رأس المال الثابت • اما عوائد العمل فهي ما يستحق لعناصر الانتاج مقابل مساهمتها في العملية الانتاجية اى عملية تحويل مستلزمات الانتاج وجعلها صالحة للاستخدام النهائى • ومعنى آخر هى مقابل ما اضيف الى مستلزمات الانتاج من قيمته وبالتالي تسمى القيمة المضافة وهى مجموع الاجور والايجارات والفوائد والارباح • ومن الواضح ان كل ما استحق خلال السنة من هـــــه العوائد يدخل في حساب قيمة الناتج القومى •

اما مستلزمات الانتاج فهي كما هو معروف المواد الاولى والسلع نصف المصنوعة اللازمة لانتاج السلع النهائية ومعنى آخر كل ما يدخل في انتاج السلعة او الخدمة من سلع • ومن الواضح ان بعض هذه المستلزمات تكون انتجـــت في مدة سابقة على العام موضوع الحساب ومن الواضح انها تستبعد عند حساب الناتج القومى - اما البعض الاخر من هذه المستلزمات فتكون منتجه خـلال العام وهنا يبرز المشكلة بشكل اخر فمن الملاحظ ان طبيعة النشاط الانتاجى يقتضى مرور الموارد بعدد من المراحل الانتاجية المتتابعة حتى تصل الى الحالة التى تكون فيها صالحة للاستخدام النهائى - وفى كل مرحلة تكتسب السلعة اضافة الى قيمتها كنتيجة للنشاط الذى تجرى فى هذه المرحلة • ومعنى هـذا ان مستلزمات الانتاج فى اى مرحلة من المراحل الانتاجية يمثل الناتج الذى يشترك فى مجموع المراحل الانتاجية السابقة ولا يمثل الناتج الذى يتولد فـى المرحلة التى تستخدم فيها • وعلى هذا فاحتساب قيمة السلعة هنا اما ان تأخذ قيمة السلعة النهائية او تحتسب القيمة المضافة فى كل مرحلة • مثال ذلـك: اذا فرقنا ان صناعة منسوجات قطنية قيمتها ٨٠ جنيه تكلفت عزلا بما قيمته ٥٠ جنيه الذى تكلفت صناعته قطننا بما قيمته ٣٠ جنيه وعلى هذا فاما ان تحسب القيمة النهائية لهذه المنسوجات اى ٨٠ جنيه • واما ان تحسب القيمة الاساسية للقطن

حـ حـ
٣٠ + ٢٠ (القيمة المضافة عند صناعة الخزل) + ٣٠ (القيمة المضافة عند صناعة
النسيج) = ٨٠ حـ

ويبدو ان حساب القيمة على اساس القيم المضافة في المراحل الانتاجية المختلفة التي تمت خلال المدة المحاسبية اكثر ضمانا ووضوحا من حساب القيمة النهائية للسلعة او لحساب هذه الاخيرة يجب ان تستبعد السلع المنتجة في مدة سابقة على المدة المحاسبية - وفي نفس الوقت يجب ان تستبعد السلع التامة الصنع او التي تعتبر كذلك في نظر منتجها والتي دخلت في تصنيع السلعة موضوع الحساب ، ان لولم تستبعد لاذن حسابها مره لدى منتجها كسلعة نهائية واخرى كجزء داخل في انتاج السلعة نهائية واخرى كجزء داخل في انتاج السلعة النهائية موضوع الحساب .

وعلى هذا - وكما سنعرف فيما بعد - يصبح من اللازم التفرقة بين نوعين من العمليات ، عمليات نهائية وهي انتقال السلعة من منتج لآخر - وبشروط معينه ستعود اليها - واستخدامها في العملية الانتاجية ، ولا يدخل في احتساب الناتج القومي الا العمليات النهائية فقط .

اما اهتلاك رأس المال الثابت : وبهذا الصدد تثير التفرقة بين مجمل الناتج القومي وصافي الناتج القومي ، فمن المرونة انه الى جوار رأس المتداول يستلزم انتاج السلعة رأسمال ثابت تستهلك على مر الدورات الانتاجية . وبالتالي فيدخل في تقدير قيمة السلعة ليس رأس المال المتداول فقط (مستلزمات الانتاج) ولكن ايضا نصيبها في اهتلاك رأس المال الثابت - وبالتالي لا تشمل هذه القيمة الاجمالية للسلعة صافي ما اضيف من قيمة الى مستلزمات الانتاج خلال الفترة موضوع المحاسبة فللوصول الى هذه القيمة الصافية يجب ان نخصم

من هذه القيمة الاجمالية قيمة ما خصها في اهتلاك راس المال الثابت * وعلى هذا يمكن القول :

صافي الناتج القومي = اجمالي الناتج القومي - اهتلاك راس المال الثابت الا ان المشكلة هنا هي مشكلة تحديد نطاق هذا الاهتلاك * فمن المعروف ان راس المال الثابت تتناقص قيمته بثلاثة عوامل :

١- استخدامه في الانتاج - اسباب غير ارادية ولكن متوقعة -
كظهور تقدم فني يسببه بعض راس المال الثابت او استلزم تغييره - او حددت بعض الحوادث المتوقعة ان لم تكن في جزئياتها ولكن في مجموعهم -
واخيرا - اسباب غير ارادية وغير متوقعة *

والواقع انه لا جدال في احتساب الحالة الاولى (يتناقص قيمته راس المال الثابت باستخدامه في الانتاج) اما الثانية فيمكن احتسابها ان انها وان كانت لا تتوقف على ارادة المنظم الا انها تدخل في تقديره اى تبلى -
درجه من الانتظام والمتوقع بحيث يمكن التأمين ضدها * اما الحالة الثالثة وهي الاسباب الغير متوقعة فمن المنطق انها لا تدخل في الاعتبار وبالتالي لا تخصم من اجمالي الناتج القومي *

والصعوبة هنا في ايجاد معيار مناسب للفصل بين الاسباب غير الارادية المتوقعة وغير المتوقعة * فالمشكلة تقديرية ترتبط بالاقتصاد نفسه -
فكما يعتبر متوقعا في دوله لا يعتبر كذلك * ففي اليابات يمكن ان تعتبر الزلازل وما ينتج عنها من اضرار متوقعا وبالتالي تعتبر هذه الاضرار من تكلفه -
الانتاج - اما الجمهورية العربية المتحدة فلا تعتبر هذه الزلازل متوقعة -

وبالتالى فاذا ما حدث شىء منها فان ما ينتج عنها من اضرار يعتبر --- من
الخسارة الرأسمالية ، ولا يدخل بالتالى ضمن اهتلاك راس المال الثابت .

وعلى هذا فيمكن ان نقول مع بيجو Pigou انه يمكن ان تعتبر
ما يدخله المنظم فى اعتباره من اخطار ويؤمن ضده كمعيار بين ما يعتبر متوقعا
وغير متوقع - فكل ما هو مؤمن ضده يعتبر متوقعا - وهذا يتسنى مع المنطـق
ان لا يمكن ان يقبل المنظم تحمل نفقات التأمين ضد اضرار غير متوقعة الحدوث .

د - حتى يتكون الناتج القومى يجب ان تكون هذه السـلـع
والخدمات محل الاعتبار منظور اليها من خلال النطاق القومى للنشاط الاقتصادى
للدولة محل الاعتبار :

وهذا الصدد ايضا نفرق بين الناتج المحلى والناتج القومى .
فالناتج المحلى هو الذى تم فى داخل حدود الدولة بدون احتساب لاي تعامل
مع العالم الخارجى ، اى يعتبر الاقتصاد فى معزل عن العالم الخارجى .
ويقدر الناتج على هذا الاساس . اما الناتج القومى فهو مجموع الناتج المحلى
تم فى داخل الاقتصاد محل الاعتبار او خارجى طالما انه متولد عن عناصر
انتاج قدمها مقيمى فى الدولة محل الاعتبار . ومعنى آخر الناتج القومى
= الناتج المحلى + صافى المعاملات مع العالم الخارجى .

الا ان هذا نتيجة مشكلة تحديد مفهوم "القيم" اى الشخصـص
الذى قام بالعملية او كان طرفا فيها دخلت هذه العملية فى حساب الناتج القومى .
وبالتالى يجب ان تتخذ الدولة المعيار المناسب لاقتصادها لتحديد هذا المفهوم
وتحديد بالتالى العمليات الداخلية والخارجية والاجنبية . وسنعود الى هــذا
الموضوع فيما بعد .

٢ - تقييم الناتج القومي :

لحل السؤال المنطقي الذي يثور بعد تحديد صافي الناتج القومي - أي صافي المجهود الانتاجي للدولة خلال مدة معينه (سنة) - ان نحدد طريقة تقييم هذا الناتج القومي الصافي . في الواقع لا صعوبة في السلع والخدمات المكونه لهذا الناتج والتي تشكل محلا للتبادل الفعلي في السوق . اما الاشكال فيثور بشأن السلع والخدمات المكونه لهذا الناتج والتي تشكل محلا للتبادل الفعلي في السوق . اما الاشكال فيثور بشأن السلع والخدمات التي يمكن ان تكون محلا للتعامل في السوق ولكن لا تظهر فعلا في السوق .

- فتقييم السلع والخدمات محل التعامل الفعلي في السوق سهيل ميسور : اذ تتم اما على اساس من سعر السوق او سعر تكلفة عناصر الانتاج - اما ثمة - السوق فيؤخذ على اساس السعر السائد في السوق وبالتالي تقدر هذه السلع والخدمات على اساس من المعاملات التي تحت فعلا في السوق - وتحدد بالتالي على اساس من حجم هذه المعاملات .

اما سعر عناصر التكلفة اي ثمن عوامل الانتاج فهي : الاجور كـ - لعنصر العمل والايجارات (المباني) وفوائد (راس المال) والارباح (كدخل للمنظم) فعن طريق حساب مجموع هذه الدخول يمكن ان تصل الى صافي الناتج القومي .

والفرق بين الطريقتين في التقدير يبدو واضحا في نظام يطبق كنظام الاعانات الحكومية للمنتجين والضرائب الغير مباشرة * ففي مثل هذا النظام نجد ان سعر السوق يزيد عن سعر عوامل الانتاج بمقدار الضرائب الغير مباشرة مطروحا منها الاعانات الممنوحة للمنتج * وبالتالي يكون لدينا المعادلة التالية :

الناتج القومى بسعر التكلفة = الناتج القومى بسعر السوق - (الضرائب غير المباشرة - الاعانات)

مثال لذلك : نفرض ان سلعه معينة تتكلف وحدتان للعمل ووحدة واحدة لكل من الفوائد والاجور والارباح - منحت الدولة انتاجها وحدة واحدة وفرضت عليها ضريبة غير مباشرة مقدارها وحدتين * وبالتالي اصبح سعرها في السوق : ٥ (سعر التكلفة) - ١ (الاعانة + ٢ (ضرائب غير مباشرة) = ٦ وعلى هذا يمكن القول بان الفرق بين سعر السوق وسعر التكلفة في هذا المثال وحدة واحدة وهو الفرق بين الضرائب الغير مباشرة والاعانات * (١)

(١) في اغلب الاحوال يحاول المنتج ان ينتهز المركز الاحتكارى له في السوق وينقل جزء من الضرائب المباشرة الى المستهلك بادراجه في ثمن التكلفة * وهذه الظاهرة (ظاهرة راجعية الضريبة) لا يتحقق الا حيث تشوب حرية ميكانيكية العرض والطلب ما يعطلها : عدم مرونة للطلب - كارتل للمنتجين والسوق يؤثر في العرض واسعاره (احتكار او شبه احتكار للمنتج) * وايا كان الوضع فانه لا يغير في نظرنا من الامر شيئا اذ يمكن ان نعتبر الجزء من الضرائب واشباه الضرائب المباشرة الذى تحمله المستهلك بدلا من المنتج انه ربح للاخير وتدرجه بالتالى في الربح *

هذا عن تقييم السلع والخدمات التي هي محل تعامل فعلى فـــــــى السوق . اما السلع الاخرى التي يمكن ان تكون كذلك ولكنهم ليست كذلك فيختلف تقديرها حسب طبيعة السلعة وسنحاول استعراض اشهر حالاتها :

وهو الجزء من الانتاج الذى يقوم المنتج باستهلاكه ، ويعتبر منطقياً - - -
جزءاً من الناتج القوى لانه لو لم يستهلكه المنتج لعرضه فى السوق فى نفس
الوقت الذى طلب من السوق ما يسد حاجته . والواقع ان المتفق عليه ان يحسب
هذا الجزء فى الناتج ولكن حيث يكون جزءاً هاماً لا يمكن التغاضى عنه كما فى
الانتاج الزراعى مثلاً .

والمشكلة هنا هو طريقة تقييمه : هل بسعر السوق ام بسعر التكلفة
 ام بسعر آخر . في الواقع نجد ان الاخذ بشمن السوق وان كان من المنطـق
 تطبيقه ان تؤدى السلع محل التقدير نفس الخدمة للمنتج المستهلك التى تؤدىها

نفس السلعة المباعة في الاسواق - الا ان ثمن السوق هذا يضاف من قيمته ان يدخل فيه وصفة افتراضية لم تتم حقيقة بعض عناصر التكلفة (اجور نقل وتخزين وارباح وسطاء) فالمنتج الذي يستهلك جزءا من انتاجه لم يتحمل لا تكلفة نقل او تخزين ولم يدفع ارباح للوسطاء وكذلك الحال بالنسبة لثمن التكلفة - فحقيقى انه يستبعد نقطة الضعف السابق اثارها فلا يحسب ضمن الثمن هذه التكلفة الاضافية ولكنه في نفس الوقت يقلل من قيمة الجزء الذى يستهلكه المنتج مما انتجه - فلا يحسب نفقات النقل والتخزين الذى تحمله المنتج يقل استهلاكه لهذا الجزء .

بقيت الطريقة الثالثة وهى التقدير حسب التكلفة الفعلية التى تعطى اصدق صوره لهذا الجزء من الناتج وتتضمن تقدير هذا الناتج على اساس من سعر التكلفة مضافا اليه ربح المنتج وبالتالي يساوى سعر السوق مخصوصا منه تكاليف النقل وارباح الوسطاء وتكاليف التخزين . ويسمى هذا السعر فى القطاع الزراعى بسعر المزرعة وهو يمثل كل ما تحمله المنتج من تكلفة حسب استهلاكه لهذا الجزء موضوع التقدير مع الاخذ بعين الاعتبار ربحا له .

الا ان تفصيل هذه الطريقة الاخيرى واخذ اغلب المحاسبين القوميين بها لا يعنى ضرورة الاخذ بها . ان يتوقف الامر على الغرض من تقدير الناتج القومى . فاذا كان الغرض هو قياس الناتج واهميته فتكون هذه الطريقة مناسبة انساب الطرق . اما اذا كان الغرض هو اعداد دراسة متصلة بالقوة الشرائية او مستوى المعيشة فان انساب الاسعار هو سعر السوق .

(ب) تقدير قيمة الخدمة التى تؤديها العقارات المسكونة باصحابها : وهنا لا تشور مشكلة اختيار الثمن المناسب ان تقدر هذه الخدمة على اساس انه التجأ اليها من السوق .

ج) نشاط الادارة الحكوميه :

سبق ان ذكرنا اختلاف الكتاب بصدده تكييف هذا النشاط ان قال البعض بان الادارة الحكوميه فى ذلك تقوم نيابة عن المواطنين باستهلاك هذه الخدمات وقال البعض الاخر بان الادارة الحكوميه تقوم بدور المنتج شأنها فى ذلك شأن أى منتج يقوم بتأليف العناصر لتقديم السلعة او الخدمة - كما اشترت الى اختلافهم فى تقييم هذه الخدمات فقال البعض الاخذ بثمن التكلفة حيث يؤخذ فى الحسبان فقط الانفاق الحكومى الذى يستلزم تقديم خدمات الى الافراد على اعتبار ان هذا الانفاق هو تكلفة تقديم هذه الخدمة ، وقال البعض الاخر بثمن السوق حيث يؤخذ فى الاعتبار الضرائب التى دفعها المستهلكين النهائيين لهذه الخدمة على اعتبار انها ثمن لها - هذا وقد حاولنا ابتعاد كل من الرايين منتهيين الى ان الراى المتفق عليه هو احتساب الاجور التى تقوم الادارة الحكوميه بتوزيعها بهذا المصدد على اعتبار ان ما دون ذلك مما اشترته هذه الادارة من سلع وخدمات حتى تستطيع ان تنتج هذه الخدمات من العمليات الوسيطة التى تدخل فى حساب مقدمى هذه السلع والخدمات .

د - التغير فى المخزون :

من المعروف ان لكل وحدة انتاجية قدر من المخزون من السلع التى تقوم بانتاجها ويمثل بالتالى المتغير الذى يتحمل مخاطر عدم التوازن بين العرض والطلب . فقد يزداد الطلب زيادة يعجز العرض العادى على مواجهته وبالتالى يبرز المخزون ليكمل ما نقص من عرض - وبالعكس قد ينقص الطلب نقصا يصبـح العرض زيادة عن الحاجة وبالتالى يظهر المخزون ليضم اليه الزائد من العرض .

وعلى هذا نجد ان نقص المخزون معناه زيادة فى العرض لاشباع الطلب وزيادة المخزون معناه نقص فى الطلب ، وبالتالي تضاف الزيادة فى المخزون الى الناتج القومى وينقص منه النقص فى هذا المخزون والسؤال يثور هنا بـ أى سعر يمكن احتساب هذا التخير فى المخزون . هل هو سعر السوق او سعر التكلفة عند التخزين وبالتالي لا صعوبة فى حالة زيادة المخزون ان يطبق السعر الجارى (عند التخزين) ولكن الصعوبة تظهر فى حالة نقص المخزون . ان يجب ان يخفض الناتج القومى ما نقص من مخزون مقوما بالسعر الذى كان عليه وقت التخزين . ومن الطبيعى ان ذلك ليس بالمنطق . فمن الواجب ان يتم التقييم بسعر واحد سواء فى حالة الزيادة او فى حالة النقص . ولهذا كان الاتفاق على يتم التقييم على اساس السعر السائد عند تغير المخزون سواء فى حالة الزيادة او النقص .

وبهذا نكون قد انتهينا من تحديد مفهوم الناتج القومى وننتقل بالتالى الى تحديد مفهوم آخر وهو الترجمة النقدية لهذا الناتج وهو مفهوم الدخل القومى .

ثانيا : الدخل القومى :

يمكن تعريف الدخل القومى بأنه " مجموع الدخل التى يتم اكتسابها فى اقتصاد معين خلال المدة محل الاعتبار " .

فمن هذا التعريف البسيط يمكن استخلاص اهم اركان هذا الدخل القومى .

أ) فالدخل القومي هو مجموع دخول : وينظر في الواقع الى هذه الدخول من ناحيتين : الاولى من ناحية طبيعة هذه الدخول وهو ما يسمى بمكونات الدخل القومي اما الناحية الثانية فهي ناحية اصحاب هؤلاء الدخول اى الشروط الواجب توافرها لاعتبار ما اكتسبه صاحب الدخل من الدخل القومي .

اما عن الناحية الاولى والخاصة بمكونات الدخل القومي (١) : فنجد انه يشتمل على الاجور والمرتبات ومن فوائد وارباح وايجارات ، ومعنى آخر يشتمل على عوائد عوامل الانتاج حيث يمكن ردها الى مجموعتين : عوائد العمل وعوائد راس المال .

— اما عن عوائد العمل : هو كل ما يتقاضاه مقدم العمل من اجر اصيل او اضافى او تكميلي نقديا كان ام عينيا وما يتبع ذلك من مكافآت تشجيعية ومختلف المعدلات المتعلقة بالعمليات الانتاجية كما تشمل كافة اقساط التأمين التى يدفعها ارباب الاعمال (سواء اكانت ادارته حكوميه ام مؤسسة خاصة او عامه) لصالح العمال . ويشترط هذا المقابل عائدا شرطان اساسيان :

(١) ان تكون هذه العوائد فى مقابل نشاط انتاجى : ومعنى آخر يجب ان يكون العمل المدفوع فى مقابلته هذا الاجر قد ساهم فى العملية الانتاجية

(١) يوى André Neurssise فى كتابه La comptabilité économique

ان الدخل القومي يتكون من خمسة قطاعات : Francaise opeiti p. 93 et 102 .
— مكافآت العمال وتشمل المرتبات والاجور واقساط الضمان الاجتماعى المدفوعه مباشرة اليهم كالاغانات العائلية .
— صافى دخل الملكية والمؤسسات التى تؤول الى القطاع العائلى .
— صافى دخل الملكية والمؤسسات التى تؤول الى الشركات .
— صافى دخل الملكية والمؤسسات التى تؤول الى الادارات .
— العناصر الاخرى للدخل القومي وتتضمن عمليا من صافى العمليات التوزيعيه للمؤسسات

اى ان الاجر فى مقابل ما احدثه العمل من اضافة الى القيمة * وعلى هــذا
يستبعد ما يسمى بالتحويلات ، اى المدفوعات التى تتم بدون مقابل *.

وبالتالى يفرقون بين العمليات التبادلية والعمليات التحويلية : فالاولى
يكون لها مقابل محدد اى انها المعاملة التى يكون كل طرف فيها مقـدم
وـستلم * فالاجر هنا نتيجة لهذه العملية التبادلية : فالعامل قدم العمـل
واستلم الاجر ، اما العمليات التحويلية فهى كما سبق الذكر التى ليس لها
مقابل بمعنى ان احد الطرفين يقدم ولا يستلم والطرف الاخر يستلم بـدون
ان يقدم شيئا * فتعتبر بالتالى عملية تحويلية الاعانات والتعويضات وما اليها *.

وهذه التفرقة هامة لان العمليات التبادلية فقط هى التى تحتـسب
اما التحويلية فتستبعد من حساب الدخل القومى ، وعلى ذلك تعتبر الاجـور
بصفتها مقابل نشاط انتاجى جزءا من الدخل القومى * (٢)

..... * (تابع)

وبمعنى آخر فقد ميز الكاتب بين الاجور من ناحية وبين الارباح (الزراعية والتجارية
وغير التجارية) من ناحية اخرى * الا ان هذه الاخيرة (الارباح) تتوزع بدورها حسب
المستفيد منها : القطاع العائلى او الاعمال او الادارة الحكومية *.

اما H. Culman فقد اشار فى كتابه Les comptabilités Nationales pp. 45.

الى ان الدخل فى النظام المقتن للمحاسبة القومية يتضمن :
- اجور العمال - عوائد ملكية الافراد - عوائد ملكية الدولة
- دخول الشركات - فوائد الدين العام - فوائد ديون المستهلكين
مع ملاحظة استبعاد التوقعين الاخيرين (فوائد الدين العام وفوائد ديون المستهلكين)
(٢) الواقع ان الطبيعة التبادلية لا تبدو تامة الواضح فى الاجور ان العلاقة
بين الاجر وبين العمل المبذول غير واضحة وغير محدده تماما بمعنى ان قد
يكون اجرا واحدا يقدم فى مقابله حجمين مختلفين من نفس العمل : اذ قد
يتساوى الموظفان فى المرتب ولكن لا يتساون فى المجهود الذى يبذله كـ
منهم *

(٢) ان يكون هذا النشاط الانتاجى المدفوع من اجله الاجر مبدولا فى نفس الفترة موضوع الحسابات فيدخل فى حساب الدخل القومى فى سنة معينة----- بالذات كافة الاجور المقابلة فقط للنشاط الانتاجى الذى بذل خلال هذه السنة حتى ولو لم يتقاضاها مستحقيها - كذلك لا تحسب الاجور التى قد يتقاضاها----- مقدمى العمل مقدما عن عمل سوف يؤدى بعد المدة المحاسبية وعلى ه-----ذا لا تعتبر المعاشات جزءا من الدخل القومى . فرغم ان المعاش له مقابل م-----ن عمل منتج الا انه مبدول فى مدة سابقة على استحقاقه وبالتالى دخل مقابل-----ة او المفروض ان يكون هذا المقابل قد دخل فى حساب الدخل القومى فى الفترة التى بذل العمل فيها . (١)

(٣) ان يكون الاجر مستحقا ومعنى آخر يحتسب فى الدخل القومى الاج-----ر المستحق فعلا وليس الاجر المسلم الى العامل . ومعنى آخر ايضا (٢) لا يخصم من الاجر اى ضرائب او استقطاعات .

(١) بالنسبة للمعاشات نجد فى الواقع اننا اذا ما قلنا بالتعريف الواسع للعملية التبادلية وانها تلك التى لها مقابل محدد لاصبحت المعاشات جزءا منها . اما اذا اخذنا بالتعريف الضيق وقلنا ان العملية التبادلية هى التى يكون لها مقابل فى نفس المدة التى تمت فيها هذه العملية لخرجت المعاشات من هذا النطاق .

(٢) بهذا المعنى يعرف J. Marchal فى كتابه Comptabilité

Nationale Française op. citée pp. 177 ان دخل العمل هو الاج-----ر ومدفوعات الضمان الاجتماعى من ناحية واكتتابه من ناحية اخرى . فالاج-----ر ومدفوعات الضمان الاجتماعى ينقسم الى اقسام ثلاثة : مجمل الاجور - ما يدفعه ارباب العمل للعمال من تأمينات اجتماعية ، الضمان الاجتماعى للمؤمن عليهم-----م من غير العمال . فالاجور الاجمالية تتكون من مجموع المكافآت النقدية والعينية التى يدفعها ارباب

(٤) ان يكون الاجر مستحقا فعلا للعاملين من افراد القوة العاملة • اى من الفئات التالية حسب التوزيع المتعارف عليه دوليا •

----- • ----- (تابع)

الاعمال الى العمال الذين يستخدمونهم فى نطاق الدولة • وبالتالى يخرج من هذا التعريف فى نظر J. Marchal الاجور المدفوعة من ارباب الاعمال فى خارج الدولة الى عمال فى داخلها او من ارباب اعمال فى داخل الدولة الى عمال فى خارجها - وتعتبر هذه المدفوعات داخله فى حساب العالم الخارجى كما يلاحظ انه ليس من الضرورى ان تكون كل الاجور مشتركة فى الانتاج المادى اى الانتاج السلمى - اذ تعتبر اجورا ايضا المدفوعة فى المنظمات توىدى خدمات : كالمنظمات المالية والاداره الحكوميه ومقابل الخدمات الشخصية • والواقع ان الفارق هنا موجود من ناحية النظرية الاقتصادية ففى الانتاج السلمى يدفع الى العمال بعضا من القيمة المضافة التى تحققت نتيجة لعملهم - اما فى نطاق الخدمات فيدفع الى العمال هنا بعض القيمة المضافة التى سلمت الى المستفيدين من الخدمة من القائمين بالانتاج السلمى (الضرائب ارباح اسهم وسندات - ارباح - اجور - ايجارات - فوائد) • اما فيما يتعلق بمدفوعات الضمان الاجتماعى فيرى J. Marchal انها تتضمن كل المدفوعات التى جرت بواسطة ارباب الاعمال والناجيه عن تشغيل عمال ليس فقط على اساس من نظام الضمان الاجتماعى بل ولكن ايضا لصندوق المعاشات والمساعدات المتبادل • هذا ويلاحظ انه بعكس مدفوعات الضمان الاجتماعى الخاص بالعمال نجد فى فرنسا هذه المدفوعات الخاصة بارباب الاعمال لا تعتبر جزءا من اجمالى الاجور وتحسب جانبها • والواقع ان المشروع قد اشترط عند انشاءه للتأمينات الاجتماعية ان يساهم كل من العمال وارباب الاعمال • حيث تعتبر مساهمة العمال جزءا من اجورهم ولو ان ارباب الاعمال يدفعونها نيابة عنهم - اما مساهمة ارباب الاعمال فلا تعتبر من الاجور ولكنها تعتبر فى نفس الوقت جزءا من نفقة التكلفة • ولكن ومن الناحية العملية تضاف مساهمة ارباب الاعمال الى مساهمة العمال فى اعانات الدولة للتأمينات الاجتماعية لتكون المصدر الذى منه يقوم القائمين بهذه التأمينات بمدفوعاتهم الى العمال واخيرا يرى J. Marchal بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الخاصة بالتأمين على غير العمال انها لا تعتبر بأى حال من الاحوال من دخول العمال فى نفس الوقت الذى تعتبر فيه تكلفة على الحرفى او المنظم الفردى الذى يعمل عنده المؤمن عليه • وبالتالى فمن الافضل ان تدرج مع المدفوعات التى يقوم بها اصحاب الاعمال للتأمينات الاجتماعية •

(هـ) ان يكون الاجر مستحقا فعلا للعاملين من افراد القوه العامله • اى من الفئات التالية حسب التبويب المتعارف عليه دوليا •

- العاملين لدى الغير مقابل اجر •
- اصحاب الاعمال الذين يباشرون اعمالهم بانفسهم •
- المشتغلون لحساب الاسرة •
- المشتغلون بدون اجر (المقطوعون)

ولا صعوبة فى الفئة الاولى — اما الفئة الثانية فنجد الاشكال يثور ان يعتبر العائد فى هذه الحالة خليط من عائد العمل وعائد الملكية — لهذا يرى البعض ضرورة الفصل بين نوعى الدخل بتقدير دخل المثل بمعنى فيما لـ و استأجر صاحب العمل غيره فى اداء عملية واكتفى هو بما تدره منشآتـــــــــــــــــه من ربح • ولكن هذه التفرقة فيها كثير من التحكم فأجر المثل هنا غير دقيق لانه من الصعوبه بمكان ايجاد من يحل محل صاحب العمل بنفس الروح ونفس المهاره ثم تقدير دخل له • وبالتالى فمن الاصلع تفريد مجموعه خاصة لهـذا النوع من العائد من الصعوبه الفصل بينهما •

(ب) عوائد الملكية :

تتضمن هذه العوائد كل الدخول الناتجه من استخدام حقـــــــــوق التملك وبالتالى تشتمل الفوائد كعائد لراس المال والايجارات كعائد للعقارات والارباح كعائد مختلط للعمل وراس المال الحق جوازا بعوائد الملكية • هــذا ويشترط فى هذه العوائد شرطان : ان تكون هذه العوائد مستحقه وان تـكـون نتيجة مساهمة مباشرة فى العملية الانتاجية خلال الفترة موضوع المحاسبة • هــذا وسنتناول كل من الشرطين على حده •

فمن ناحية يشترط ان تكون هذه العوائد مستحقة : فشانها شأن عوائد العمل لا يعتمد بما يتسلمه صاحب هذا العائد ولكن ما يستحق فعلا ويسبرز هذا الشرط فيما يختص بالارباح فمن المعروف انه يجرى بعض الاستقطاعات على هذه الارباح فلا يؤول لمستحقها الا بعضها . اما بالنسبة للايجارات والفوائد فلا مشكلة فيما يخص الارباح نجد انها تشتمل على :

- الارباح الموزعه على المساهمين وكذا الارباح المحوله من قطاع الاعمال الحكومية الى ادارته الحكوميه باعتبارها مالكة وكذا الارباح المحوله من قطاع الاعمال الخاص الى القطاع العائلى باعتباره مالك .

- الارباح الغير موزعه : اى المحتجزه لتكوين احتياطي المؤسسات . فاحتجاز هذه الارباح استخدام لها لا يغير من طبيعتها على انها ارباح .

- الضرائب المباشرة المفروضه على قطاع الاعمال (ضريبة الارباح والمهن وغير التجارية) حيث تسدد هذه الضرائب من الارباح وتعتبر استخدام لها وبالتالي لا تخصم منها .

- صافي التحويلات التى يقوم بها قطاع الاعمال الى القطاعات الاخرى مثل التبرعات والاعانات والتعويضات فمن المعروف ان هذه التعويضات تعتبر اساسا من الارباح وبالتالي استخدام له وليس تحميل عليه ، وبالتالي لا يستبعد من الربح .

هذا بالنسبة للارباح اما بالنسبة للفوائد والايجارات فلا مشكلة فى احتسابها ان تحتسب المبالغ المستحقة اى بدون خصم اى ضرائب مباشرة (الضريبة على القيم المنقوله والضرائب على العقارات) ان هذه الضرائب تعتبر من الضرائب النوعيه المتضمنه استخداما للدخل وليس تكليف عليه .

هذا من ناحية استحقاق الدخل - ومن ناحية اخرى يشترط ان تكون عوائد الملكية هذه متولدة من المساهمة في العملية الانتاجية خلال الفترة موضوع التقدير (١) : وعلى هذا يستبعد العمليات التي لا تتوافر فيها هـذا الشرط ومن اهمها :

- الارباح الرأسمالية : وهذه الارباح تنشأ من بيع الاصول الرأسمالية وتحقق ربحاً من وراء ذلك ومثل هذا الربح لا يعتبر نتيجة للنشاط الانتاجي

(١) وعلى هذا الاساس تعتبر عوائد الملكية في فرنسا الفوائد وعوائد الاوراق المالية والمزارع من ناحية كدخول حقيقية واجمالي دخل المنظم الفردي من ناحية اخرى كدخل افتراضي .
اما عن الفوائد وعوائد الاوراق المالية والمزارع وايجارات الاراضي الزراعية فهى تدخل تدفع كمقابل لاستثمار مالى او لقروض او للانتفاع بالاراضي الزراعية .
وتلحق بالفوائد عمولة المديونية التي يدفعها المدين الى الدائن ولا تلحق بالمقابل عمولة الاجنبى عن العقد (السمسار) التي يتقاضاها مقابل تدخله للقيام بالاعمال العينية لاتمام هذا العقد . هذا ولم تفرق المحاسبة الفرنسية بين فوائد الديون الانتاجية وفوائد الديون الاستهلاكية .
اما الكوبونات والانصبة فتحسب سواء اكانت مدفوعة من مؤسسات فى قطاع خاص او قطاع عام مملوك للدولة . اما الايجارات الزراعية والمزارع فتحسب طالما ان المستأجر او المزارع قد حل فعلاً محل صاحب الارض فى الاستغلال .
اما اجمالى الدخل الافتراضى للمنظم الفردي فهو دخل افترضت المحاسبة الفرنسية وجوده للفرقة بين موقفين : رئيس مؤسسة غير مالية يلحق بمجموعة المؤسسات غير المالية ورئيس عائله يدخل فى القطاع العائلى .

للمنشأة انما نتيجة ظروف خاصة ارادة المنشأة البائع لبعض اصولها الاستفادة منها . وهذا لا يتغير هذا الربح عن عوائد الملكية . ومثالنا في ذلك فترات التضخم الجامح التي قد تلجأ المشروعات الى بيع بعض عقاراتهم للاستفادة من ارتفاع الاسعار .

- ارباح اعادة المخزون : وتتحقق هذه الارباح محاسبيا عند ارتفاع اسعار السلعة او السلع محل التخزين وهذا الربح الاضافي لا يعتبر كما هو الشأن في الربح الراسمالي ناتجا عن مجهود انتاجي انما راجع الى عوامل خارجه عن المنشأة وبالتالي يستبعد هذا الربح من عوائد الملكية .

- فوائد السندات الحكومية : وتعتبر هذه الفوائد مقابلا لاستخدام الدولة لقيمة هذه السندات وبالتالي يتوقف ادخالها او عدم ادخالها في عوائد الملكية على الطريقة التي تستخدم بها الحكومة قيمة هذه السندات . فقد تستخدمها استخداما استهلاكيا - بمعنى ان تسعين بها في سد العجز الجاري في الميزانية العادية وقد تدفعها اعانات انتاجية لقطاع الاعمال الحكومي . والواقع ان في كلا الحالتين تستبعد هذه الفوائد من الدخل القومي . ان في الحالة الاولى لا تعتبر استخداما انتاجيا وبالتالي لا تكون الفوائد متولده عن عمل انتاجي . اما في الحالة الثانية فتقوم الخزنة العامة بدور الوسيط بين جملة هذه السندات وقطاع الاعمال الحكومي الذي يستفيد من هذه السندات . فالاخيرة تستخدم توسيع مجال النشاط الاجتماعي لهذا القطاع وبالتالي تزداد الارباح التي تحول للدولة باعتبارها مالكة حيث تقوم باستخدام جزء من هذه الارباح في سداد هذه الفوائد . وبالتالي فاحتساب الارباح في الدخل ثم احتساب الفوائد وهي جزء منها فيه ازدواج . وبالتالي لا تحسب هذه الفوائد ايا كان استخدام الحكومة لمقابل هذه السندات .

- عوائد المحفظة المالية التي تملكها المشروعات سواء إكانت هذه الاوراق سندات حكومية او اسهم وسندات شركات مساهمة . وهذه العوائد وان اعتبرت محاسبيا من دخل هذه المشروعات - ولكنها فى الواقع ليست كذلك اذ انها لا تولد عن نشاط انتاجى للمؤسسات المالكه وبالتالي تحتسب ضمن دخل المؤسسات التى تستغل قيمة هذه الاوراق المالية فى نشاطها (اي المؤسسات المدينة بقيمتها) .

هذا عن الناحية الاولى والخاصة بمقومات الدخل القومى بقيت الناحية الثانية وسنراها الآن .

الناحية الثانية : حدود الدخل القومى :

وهذا الصدد تثار التفوقه بين الدخل المحلى والدخل القومى . فالدخل المحلى هو كل ما استحق داخل الاقتصاد محل المحاسبة . ومعنى آخر فالاجور مثلا لا تحتسب الا الاجور المدفوعه من ارباب عمل يعتبرون مقيمين الى عمال داخل الاقتصاد موضوع المحاسبة اما الاجور المدفوعه الى خارج هذا الاقتصاد او من الخارج الى داخل هذا الاقتصاد فلا يعتبر من الدخل المحلى . وكذلك الحال بالنسبة للايجارات والفوائد والارباح .

وملخص القول ان لكل اقتصاد علاقات خارجيه مع العالم الخارجى وبالتالي توجد تدفقات دخلية من الاقتصاد الى الخارج واخرى من الخارج الى الاقتصاد .

وبالتالى يمكن تعريف الدخل القومى بانه يساوى الدخل المحلى مضافا اليه صافى التدفقات الدخليه من الخارج .

الدخل القومي = الدخل المحلي + (التدفقات الدخليه من الخارج -

التدفقات الدخلية الى الخارج) *

وغنى عن البيان انه فى تحديد حدود هذا الدخل القومى يطبق نفس المعيار المطبق لتحديد حدود الناتج القومى فى تحديد مفهوم المقياس . فقد سبق ان الدوله يمكن ان تأخذ بمعيار الجنسية او الاقليم او المركز الرئيسى لهذا التحديد . وبالتالى فاذا ما اتخذت معيارا منها بالنسبة لتحديد الانتاج القومى يجب ان تطبقه بالنسبة للدخل القومى وكذا ايضا الانفاق القومى .

من كل ما تقدم اتضح لنا ان اليراد حتى يمكن اعتباره جزءا من الدخل القومى يجب ان يكون مستحقا وان يكون نتيجة لمساهمة ايجابية فى العملية الانتاجية . ولكن وكما سبقت الاشارة عادة ما يختلف المبلغ المستحق عن المبلغ المسلم الى صاحبه . وفى نفس الوقت يوجد بعض العمليات التى لا تعتبر مقابل لعملية انتاجية على الاقل تكون قد تمت خلال المدة المحاسبية . وبالتالى والى جوار الدخل القومى برزت فكرتان اخرتان : الدخل الشخصى والدخل الممكن التصرف فيه هذا وسنحاول تحديد مفهوم كل منهما .

الدخل الشخصى : وتبرز اهمية هذه الفكرة عند تحليل استخدام الافراد

لدخلهم . فمن المعروف ان الدخل القومى حتى يوزع على الاقل يستبعد منه التالى :

- أ - الارباح الغير موزعه فى الشركات المساهمة .
- ب - ضرائب الدخل وضرائب الارباح العادية والاستثنائية وضرائب القيم المنقولة المفروضة على الاعمال وتخصم عند المبيع من الارباح .

ح - مساهمات الموظفين والعمال في صناديق التأمين والمعاشات .

في نفس الوقت توجد بعض إيرادات لا تدخل في احتساب الدخل القومي :
- فوائد سندات الخزنة .

- الأرباح الرأسمالية الناتجة عن إعادة تصدير أصول المنشآت .

- المعاشات وكافة التحويلات السابق استيعادها من حساب الدخل القومي .

وعلى هذا يمكن القول بأن الدخل الشخصي هو :

الدخل القومي - كافة الاستقطاعات في صورة أرباح غير موزعه فـسـ

الشركات المساهمة وضرائب الدخل وكافة الضرائب المباشرة المفروضة على الأعمال
والمحتجزه عند المتبع ومساهمة الموظفين والعمال في صناديق التأمين والمعاشات
+ كافة الموضوعات التي لم تحتسب في حساب الدخل القومي كفوائد سندات
الخزنة والأرباح الرأسمالية والمعاشات والتحويلات المختلفة .

الدخل الممكن التصرف فيه : من الطبيعي أن الشخص لا ينفقــــــــــــــــق

كله أو بمعنى آخر لا يباح لصاحبه أن ينفقه كله فلا بد من أن يسدد منه الضرائب
الشخصية المفروضة عليه . وبالتالي يكون الدخل الممكن التصرف فيه = الدخلــــــــــــــــل
الشخصي - الضرائب الشخصية المفروضة على صاحب الدخل وتبرز أهمية هـــــــــــــــــذه
عند تحديد مقدرة الأفراد على الانفاق وكذا مقدرة دخولهم على الادخــــــــــــــــار
الاجباري أو مزيد من الادخار الاجباري .

وعلى هذا يمكن القول :

الدخل القومي = الدخل الممكن التصرف فيه (وهو اقل الدخل حجما) + الضرائب الشخصية المفروضة على صاحب الدخل - (مدفوعات الضمان الاجتماعي + فوائد سندات الحكومة + الارباح الرأسمالية + كافة العمليات التحويلية التي لا تدخل في تقدير الدخل القومي) + (الارباح الغير موزعه في الشركات المساهمة + مساهمة المؤسسات والعمال في صناديق التأمين الاجتماعي + ضرائب الدخل والارباح الاستثنائية المفروضة على الشركات المساهمة) .

وعلى هذا فابتداءً من اقرارات الافراد بدخولهم يمكن التوصل الى الدخل القومي .

ثالثا : الانفاق القومي :

مما تقدم خلصنا على ان الدخل القومي يختلف عن الدخل الشخصي للافراد والاخير يختلف عن الدخل الممكن التصرف فيه ^(١) . وبالتالي فلا بد وان يختلف الانفاق القومي عن الدخل القومي . وعلى العموم يمكن تعريف هذا الانفاق من ناحيتين :

(١) يرى A. Neurrisse في كتابه La comptabilité économique Française op. cité pp. 93 1-ss. ان الدخل لا يساوى بالضبط الانفاق بسبب تدخل الضرائب التي تمارس اثرها في اتجاهين متضاربين فتقتطع جزءا من دخول الافراد لتزيد من الايرادات العامة للدولة - وبالتالي تنقص قدرة الافراد على الانفاق وتزيد من قدرة الدولة عليها .

أ) ناحية القائم بالانفاق : حيث يعرف الانفاق القومي بأنه مجموع الانفاق الخاص والانفاق العام .

ب) ناحية نوع الانفاق حيث يمكن تحديد الانفاق القومي كما يلي :

$$\text{الانفاق القومي} = \text{الاستهلاك الخاص} + \text{الاستهلاك العام} + \text{الاستثمار} \\ + \text{صافي الصادرات} - \text{صافي التدفقات الدخلية من الخارج} .$$

فمن المعروف ان لكل اقتصاد علاقات خارجية لا بد وان تؤخذ في الاعتبار فيجب احتساب السلع والخدمات المصدرة والمستوردة وكذا دخول العوامل المدفوعة من العالم الخارجى واليه .

وهذا نكون قد انتهينا من محاولة تحديد مفهوم كل من الناتج القومى والدخل القومى والانفاق القومى والسؤال يثير لمعرفة ما اذا كانت هذه الثلاثة متساوية في الواقع الجدول التالى يعطينا فكره ويحاول ان يلخص ما تقدم .

مكونات	
الانفاق القومى	اجمالى الانتاج القومى
(١) استهلاك خاص	(١) الناتج المحلى بسعر السوق
(٢) استهلاك عام	(٢) صافي التدفقات الدخلية الواردة من العالم الخارجى
(٣) اجمالى التكوين الداخلى لراس المال الثابت	
(٤) تكوين المخزون	
(٥) صافي الصادرات	
(٦) صافي التدفقات الدخلية الواردة من الخارج	
مجملى الناتج القومى بثمن السوق	مجملى الناتج القومى بثمن السوق
	= (مقوماته) اهتلاك راس المال الثابت

صافى الناتج القومى بسعر السوق

- (مقوماته) (الضرائب الغير مباشرة - الاعانات)

= صافى الناتج القومى بسعر التكلفة

- اجور ومرتبات
- تأمين اجتماعى للعاملين
- دخول الملكية العقارية
- صافى الفوائد
- ارباح المؤسسات الفردية
- كسوفات مدفوعة
- دخول غير موزعه فى الشركات المساهمة

= الدخل القومى

وعلى هذا يمكن القول :

(١) مجمل الناتج القومى بسعر السوق = الانفاق القومى = الدخل القومى -
+ احتلاك راس المال الثابت - الاعانات + الضرائب الغير مباشرة .